على انه لاجب على النساء الحلق وانما يشرع لهن التقصير وهو واجب عليهن
واختلفوا في اي وقت يقطع الحج التلبية فقال ابو حنيفة واحمد يقطعها حين
يرمي جمرة العقبة يوم النحر وعن مالك روايتان اظهرهما انه يقطعها اذا زالت
الشمس من يوم عرفة الا ان يكون محرما بالحج بعرفة ويلبي حتى يرمي جمرة
العقبة واختلفوا متى يقطع المعتمر التلبية فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
اذا افتتح الطواف وقد قال اسحاق من اصحاب احمد ومن كان متمتعا قطع
التلبية اذا وصل الى البيت وهو محمول على انه افتتح الطواف مع الروية فلا يكون
خلافا وقال مالك ان كان احرم بها من الميقات فاذا دخل الحرم قطع وان كان
من ادنى الحل فاذا رأى البيت قطع وان احرم بها من الجعرانة قطعها اذا
دخل بيوت مكة واتفقوا على ان المتمتع له ان يحرم بالحج يوم التروية وقبله
ثم اختلفوا فالافضل له فقال ابو حنيفة يستحب له تقديم الاحرام بالحج على يوم
التروية وقال الشافعي ان كان معه هدي بعد الزوال فان لم يكن معه هدي احرم
ليلة السادس من ذي الحجة والمستحب للمكي ان يحرم اذا توجه الى منا وقال
مالك واحمد الافضل للمتمتع ان يحرم بالحج يوم التروية ثم اختلفوا فالمكي هل
يصح له التمتع والقران فقال ابو حنيفة لا يصحان له وكيفما فعلهما فان فعلهما
لزمه دم وقال مالك والشافعي واحمد يصح للمكي التمتع والقران ولا يكرهان له ولا
يلزمه دم الا ان عبد الملك ابنا المالكيين من اصحاب مالك قال على القارن
المكي دم واجمعوا على ان المفرد اذا تمم حجه بشرائطه وتوفي بحظوراته لم يجب
عليه دم واجمعوا على ان القارن والمتمتع غير المكي على كل واحد منهما دم
فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله واختلفوا فيما اذا رجع
المتمتع الى الميقات بعد الفراغ من العمرة هل يسقط عنه دم التمتع فقال ابو حنيفة
ان رجع الى اهله سقط عنه الدم وان لم يرجع الى اهله لم يسقط وقال مالك وان
رجع الى اهله وجاورت مسافته في البعد سقط عنه الدم وقال الشافعي ان رجع
الى الميقات سقط الدم وقال احمد ان رجع المتمتع الى الميقات بعد الفراغ من العمرة
لم يسقط عنه دم التمتع وان رجع الى موضع تقصر فيه الصلاة سقط عنه دم المتعة

واختلفوا

واختلفوا فيما اذا احرم بعمرة في شهر بعضها فطاف في شوال وحج من عامه
ذلك هل يكون متمتعا مع وجود احد الشهرين في التمتع على قولين كالمذهبين
واتفقوا على استحباب الاغتسال للاحرام بالحج والوقوف بعرفة وعند دخول الحرم
والطواف وصلاة الصبح بها والركعتين عند عقد الاحرام واتفقوا على
استحباب الرمل والاضطباع فيما تقاله وانه ذكروا لدخول الى مكة من اعلاها
ورفع الصوت بالتلبية للرجال عقب الصلوات وعلى كل مشرف وفي كل هبوط
واذا وقع التفارق وبالله سحار وقلة الكلام في حال الاحرام الا فيما
ينفع والترك للمراء والجدال وشهود خطب الحج والتطوع بالهدي واذا لم يجب عليه
والرمل في الصفا والمروة والمشي والسعي كل واحد من موضعه الذي ليس فيه
ودخول البيت والشرب من ماء زمزم والاستكثار من الحج الناقلة صيامها استطاع
واتفقوا على ان احرام الرجل في وجهه وراسه فله يجوز له تغطيتهما بشيء من
اللباس واختلفوا فيما اذا طلع المحرم المحل فقال ابو حنيفة والشافعي يجوز ولا
فدية عليه وقال مالك لا يجوز للمحرم تظليل المحمل فان ظلله فعليه الفدية وقال احمد
لا يجوز تظليل المحمل رواية واحدة فان فعل ففي الفدية روايتان اصحهما الايجاب
اختارها الخرقي والاخرى لا فدية عليه واتفقوا على انه لا يجوز للمحرم ان يلبس
المخيط كله فلا يجوز لبس القميص والسراويل ولا يجوز له لبس العمامة ولا القلنسوة
ولا القباء ولا الخفين الا ان يجد النعلين ولا يجامع في الفرج ولا دون الفرج
ولا يقبل ولا يلمس لشهوة ولا ينظر الى ما يدعوه الى الشهوة اوقبله اوامنا ولا يتزوج
ولا يزوج ولا يتعلم الصيد على الاطلاق ولا يقتل ما يحل اكله كالحمام ولا يصيد ولا يدل
عليه ولا يشير اليه ولا يتطيب ولا يعتمد لشمه ولا يقتل القمل ولا يقطع شيئا من شعره
ولا اظفره ولا يغطي راسه ولا وجهه ولا يحلق راسه قبل حله ولا يلبس ثوبا مصبوغا
سواد ولا زعفرانا ولا يغسل راسه ولحيته بالسدر والخطمي ولا يدهن بدهن فيه
طيب ولا مالا طيب فيه لاراسه ولا لحيته والمراة في ذلك كالرجل وتفترق عنه في جواز
لبسها ما شاءت من المخيط كالقميص والخف والسراويل والجمار وانها لا تكشف راسها بل تكشف
وجهها وقد رخص لها ان تسدل عليه مع الحاجة ما لا يقع على بشرته وانها لا ترفع